

قال الخطيب البغدادي : «السبيل إلى معرفة علة الحديث، أن تجمع بين طرقه، وتنظر في اختلاف رواته، وتعتبر لمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط». وقال علي بن المديني : «الباب، إذا لم تجمع طرقه، لم تتبين خطأه».

مثاله ما تفرد به مسلم في صحيحه، من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن قتادة، أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك، أنه حدثه قال: «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها».

فقد روى الشافعي عن سفيان بن عيينة، عن أيوب، عن قتادة، عن أنس قال : «كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين».

قال الدارقطني : «يعنى يدعون بأمر القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعنى هذا أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الشافعي : «وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس».

قال البيهقي : «وكذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه، كأيوب وشعبة والدستوائي، وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي عروبة وأبي عوانة وغيرهم».

وقال ابن عبد البر : «فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة، ليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب».

فرواية الأوزاعي عن قتادة لهذا الحديث أهلها العلماء، ومما يؤكد هذا أن رواية الأكثرين عن قتادة هي رواية سماع، بينما رواية الأوزاعي عنه هي مكاتبة، فإذا علمنا أن قتادة ولد أكمه، فلا بد أن يكون أملى على من كتب إلى الأوزاعي، ولم يسم هذا الكاتب، فيحتمل أن يكون مجروحًا، أو غير ضابط، فلا تقوم به الحجة، فلم يبق أماننا إلا تصحيح رواية حفاظ قتادة، وإعلال رواية الأوزاعي، هذا وقد ذكر السيوطي لها تسع علل: المخالفة من الحفاظ والأكثرين، والانقطاع، وتدليس التسوية من الوليد، والمكاتبة، وجهالة الكاتب،